

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

خلاصة البحث السابق

دار البحث في الجلسة السابقة حول الإشكال الرابع الذي أورده السيد الخوئي (قدس سره) على تقريري المحقق الأصفهاني للسلوك الثاني في تحليل حقيقة «الواجب التخييري». ومحور الإشكال يرتكز على أنَّ كلا التقريرين يستلزم على نحوٍ قهريٍّ تعدد العقاب عند ترك جميع البذائل، وهو ما لم يلتزم به أحدٌ من الفقهاء. ففي التقرير الأول، تُحلَّ خصال الكفارة إلى «واجبات تعينية مشروطة»، حيث يكون كُلُّ طرفٍ واجباً ذا ملاكٍ تامٌ، ولا يجوز تركه إلَّا «إلى بدل». وقد خلص السيد الخوئي إلى أنَّه في فرض ترك جميع الأطراف، وحيث لم يتحقق أيُّ بدل، يكون المقتضي للعقاب تماماً في كُلِّ واحدٍ منها والمانع مفقوداً، فيلزم من ذلك تعدد العقاب. وهذه النتيجة تصطدم بالارتكاز العقلائي والсиرة الفقهية في باب الواجب التخييري، اللذين يقضيان بأنَّ ترك الجميع يمثل عصياناً واحداً. وأمَّا في التقرير الثاني، فيفترض أنَّ منشأ الحكم هو «غرضٌ واحدٌ نوعيٌّ»، ويُستنتج على أساسه «وجوب الجميع على نحو الترخيص»؛ أي أنَّ جميع الأفعال تدخل في دائرة الإلزام، لكن مع الإذن في ترك الباقي عند الإتيان بواحدٍ منها. إلا أنَّ السيد الخوئي يبيّن أنَّه في فرض ترك الجميع، لا يكون أيُّ ترخيصٍ جاريًّا، ويقع كُلُّ تركٍ «بلا بدل»؛ وبذلك يعود محظوظ تعدد العقاب من جديد. كما أنَّ الدفاع المبني على «التسهيل الامتثالى» يبوء بالفشل، إذ لا ملزمة بين التسهيل في صعيد الامتثال والتسهيل في صعيد العقاب. يُضاف إلى ذلك الإشكالات الثلاثة الأخرى التي أوردها السيد الخوئي على التقرير الثاني، وهي: 1- مخالفة ظاهر الأدلة، 2- عدم وجود دليل على فرضية الغرض الواحد، 3- الغفلة عن الشقّ الرابع المتمثل في «وجوب أحدها لا تعينه» بما هو جامعٌ انتزاعيٌّ معقول. ولكن حتى مع افتراض التغلب على هذه الإشكالات، فإنَّ الإشكال الرابع – أي لزوم تعدد العقاب عند ترك الجميع – يبقى قائماً و يجعل كلا التقريرين مخدوشًا. وعليه، وبحسب رؤية السيد الخوئي، فإنَّ التحليل الذي قدمه المحقق الأصفهاني للواجب التخييري، في أيِّ من تقريريه، لا ينسجم مع المباني الصناعية للعقاب ومبدأ وحدة العصيان.

**الإشكال المشتركة للسيد الخوئي (قدره) على كلا تقريري المسلط الثاني: لزوم تعدد العقاب عند ترك جميع الأطراف**

سبق وأن أشرنا إلى أنَّ المحقق الخوئي (قدس سره) يقيم إشكالاً مشتركاً على كلا التقريرين المنقولين عن المحقق الأصفهاني في تحليل الواجب التخييري وإرجاعه إلى «واجبات تعينية مشروطة». وحاصل هذا الإشكال هو أنَّه بناءً على كلا هذين التقريرين، لو ترك المكلَّف جميع أطراف الواجب التخييري، للزم من ذلك استحقاقه للعقاب بعد تلك الأطراف؛ والحال أنَّه لم يلتزم أحدٌ من الفقهاء بهذه النتيجة، بل إنَّ الارتكاز العقلائي والсиرة الفقهية يقضيان بأنَّ ترك الجميع يمثل عصياناً واحداً. ووجه هذا اللزوم واضحٌ؛ فإنَّ الترخيص في ترك أحد البذائل إنما هو ترخيصٌ مشروطٌ بالإتيان بالبدل الآخر. وعليه، فمع ترك الجميع، لا يدخل أيُّ ترخيصٍ حيز الفعلية، فتحتَّم بذلك مخالفة جميع الخطابات، وتكون النتيجة الحتمية هي لزوم تعدد المعصية، وبالتالي تعدد العقاب.

جريان الإشكال في كلا التقريرين

أمَّا في التقرير الأول، حيث يفترض أنَّ كُلَّ طرفٍ «ملاكاً تاماً» وغرضًا مستقلاً ومتبايناً لغيره وغيرٍ مقابلٍ له، فبترك الجميع تفوت

جميع الأغراض وتنقض كافة الخطابات؛ فيكون تعدد المخالفة، وبالتالي تعدد العقاب، لازماً قهرياً. ولا تنقض دعوى «مصلحة التسهيل» لدرء هذا المحذور، وذلك لأنّ هذه المصلحة ما لم يتحقق معها إتيانُ البطل، لا توجد موضوعاً للترخيص يمكنه أن يحدد دائرة المؤاخذة في واحد. وأمّا في التقرير الثاني، فعلى الرغم من أنّ الغرض المفترض هو غرضٌ واحدٌ نوعيٌّ، إلا أنّ «الخطابات» متعددة، ومعيارُ العقل في تحديد المخالفة هو «مخالفة الخطاب» نفسه، لا احتساب مقدار ما فات من الغرض. وحيث إنّ جواز ترك أي خطابٍ منوطٌ بإتيان بالخطاب الآخر، فيترك الجميع لا يتحقق هذا الشرط أصلاً، فتعم المخالفة لجميع الخطابات. وعليه – حتّى مع افتراض وحدة الغرض – يلزم تعدد العقاب أيضاً.

وعليه، فما لم يقم الدليل على حصر «موضوع العقاب» في ظلّ هذه البنية التحليلية في عنوان «ترك ما لا يجوز تركه»، بما يؤدّي عملياً إلى تحديده في واحد، فإنّ النتيجة في كلا التقريرين تبقى هي عين ما خلص إليه المحقق الخوئي. فإنّ دعوى «مصلحة التسهيل» – على فرض ثبوتها – غایة ما تُنجز هو إثباتُ الترخيص في صعيد الامتثال (أي كفاية الإتيان بواحد)، ولكن لا دلالة فيها بنفسها على «التسهيل في صعيد المؤاخذة» وتقليل العقاب في فرض ترك الجميع. وبناءً عليه، فإنّ إشكال السيد الخوئي المشترك – وهو لزوم تعدد العقاب على كلا التقريرين – يبقى إشكالاً وارداً، ما لم يُقدم مبنياً مستقلاً لتحديد موضوع المؤاخذة؛ ومثل هذا المبني لم يقم في هاتين الصياغتين التحليليتين.

تصوير الشهيد الصدر (قده) للترخيص في الواجب التخييري ونسبة إلى الإشكال المشترك للسيد الخوئي

إنّ الشهيد الصدر (رضوان الله عليه) في بحوثه، ومن أجل أن يمنح الإشكال المشترك الذي أورده السيد الخوئي (وهو لزوم تعدد العقاب في فرض ترك الجميع) على التقريرات المنقولة عن المحقق الأصفهاني صورةً فنيةً أكثر وضوحاً، يعتمد إلى تقسيم الترخيص المتصور في التخيير الشرعي إلى أربعة أنحاء. ومحصلة هذا التقسيم لديه هي أنّ نحوين من هذا الترخيص يفضيان حتماً إلى «تعدد العقاب»، في حين يضمن النحوان الآخريان الحفاظ على «وحدة العقاب».

### أناء الترخيص وثمراتها النحو الأول: الترخيص الإسقاطي في نفس وجوب الأطراف

تصويره: أن يكون كل طرفٍ واجباً تعينياً في الابتداء، فإذا امتنل المكلّف أحدهما، سقط وجوبُ الطرف الآخر. والثمرة المترتبة عليه أنه في فرض ترك الجميع، لا يدخل أي ترخيصٍ حيز الفعلية، ف تكون جميع الوجوبات الابتدائية قد تركت، وهو ما يستلزم تعدد المخالفة، وبالتالي تعدد العقاب. وهو ما أفاده الشهيد الصدر (قدس سره) في بيانه لهذه الصورة بقوله:

أن يرخص ترخيصاً مطلقاً في ترك كلّ منها، ولكنّه يقيّد متعلق الترخيص بترك كلّ منهما المقرّون بفعل الآخر، فيوجد ترخيصان مطلقاً متعلّقان بترك كلّ منها مقروناً بفعل الآخر. وعلى هذا التقدير، قد يقال: إنه يتحقّق عصيانان إذا ما تركهما معاً؛ بناءً على أنّ الميزان في المعصية هو مخالفة الإنشاء لا الملائكة، وإنّه فلا إشكال في أنّ الفائت هو أحد الملائكة، حيث لم يصدر منه الترك المرخص فيه، وإنّما صدر منه الترك غير المرخص فيه.[1]

### النحو الثاني: الترخيص المشروط في نفس الحكم

تصويره: أن يكون الترخيص في ترك كل طرفٍ مشروطاً بفعل الطرف الآخر. وبعبارة أخرى، يكون الوجوب متوجّهاً إلى كلٍّ منهما على نحو: «يجب العتق إن لم يأت بالإطعام... ويجب الإطعام إن لم يأت بالعتق...». والثمرة المترتبة عليه أنه ترك الجميع يتحقّق شرطُ كلٍّ من الخطابين (وهو تركُ الآخر)، ف تكون جميع الوجوبات فعلية، ويصدق على المكلّف أنه خالفها جميعاً، وهو ما يستلزم تعدد العقاب. وهو ما أفاده الشهيد الصدر (قدس سره) في بيانه لهذه الصورة بقوله:

أن يرخص في ترك كلّ منها ولكن مشروطاً بفعل الآخر، فيكون فعل الآخر شرطاً في الحكم بالترخيص لا في المرخص فيه.[2]

### **النحو الثالث: الترخيص التجمعي وإرجاع البنية إلى وجوب بدلٍ واحد (الجامع الانتزاعي «أحدها»)**

تصویره: أن يكون متعلق الإلزام هو عنوان «أحد هذه الحالات» بما هو جامعٌ انتزاعيٌّ، فتكون البديل المختلف مجرد مصاديق لذلك العنوان الواحد. والثمرة المترتبة عليه أنَّ ترك الجميع يمثل تركاً لتكليفٍ واحدٍ، وهو ما يستتبع وحدة المخالفة، وبالتالي وحدة العقاب. وهو ما أفاده الشهيد الصدر (قدس سره) في بيانه لهذه الصورة بقوله:

أن يرخص في ترك أحدهما الجامع الانتزاعي... لا يتحقق أكثر من عصيان واحد...[3]

### **النحو الرابع: الترخيص في مقام المؤاخذة (تحديد موضوع العقاب)**

تصویره: أنه حتَّى وإن تعددت التكاليف على مستوى الخطابات، فإنَّ الشارع في صعيد المؤاخذة يحصر موضوع العقاب في عنوانٍ واحدٍ، وهو «ترك المجموع». والثمرة المترتبة عليه أنه ما دام لم يقع «ترك المجموع» (وذلك بالإتيان بواحدٍ من البديل على الأقل)، تنتفي المؤاخذة. وأمَّا في فرض ترك الجميع، فلا يتحقق إلَّا عصيانٍ واحدٍ مرتبطٍ بهذا العنوان الأوحد، وهو ما يضمن وحدة العقاب. وهو ما أفاده الشهيد الصدر (قدس سره) في بيانه لهذه الصورة بقوله:

أن يكون الترك المرخص فيه هو ترك المجموع... لا يلزم إلَّا معصية واحدة...[4]

### **نسبة هذه الأنحاء إلى تقرير المحقق الأصفهاني والإشكال المشتركة للسيد الخوئي**

إنَّ النحوين الأوَّلين هما في حقيقة الأمر نفس التصوير الذي حمله السيد الخوئي (قده) بحقِّ على تقريري المحقق الأصفهاني في تحليل التخيير وإرجاعه إلى «الوجوب التعيني المشروط» و«الوجوب التعيني الترخيصي». وعليه، فإنَّ محدود «تعدد العقاب» في فرض ترك الجميع يغدو لازماً قهرياً، وهو ما يصطدم بالارتباك الفقهي. ولا يمكن ضمان وحدة العقاب إلَّا بتجاوز هذا الإطار وتبنِّي إحدى الصورتين الأخريتين: إمَّا أنْ ترجع البنية التحليلية إلى «وجوبٍ واحدٍ بدلٍ» تحت عنوان الجامع الانتزاعي «أحدها» (النحو الثالث)، وإمَّا أنْ يُقال بالتصريح من قِبَل الشارع بـ«تحديد موضوع المؤاخذة» (النحو الرابع). وكلَّ هذين التصحيحين يفتقر إلى دعامةٍ إثباتيةٍ تنهض به.

المحصلة: يتبيَّن من خلال التصوير الذي قدَّمه الشهيد الصدر أنَّ للترخيص المتصرَّف في الواجب التخييري أربع قراءاتٍ ممكنة: فقراءتان منها (الإسقاطية والاشترطية) تفضيان حتماً إلى تعدد العقاب، في حين تضمن القراءتان الأخيرتان (قراءة الجامع الانتزاعي البديلي، وقراءة تحديد موضوع المؤاخذة) الحفاظ على وحدة العقاب. وعليه، فإذا كان الهدف هو ضمان وحدة العقاب في الواجب التخييري، فلا سبيل إلى ذلك إلَّا بتجاوز البنية التحليلية القائمة على «الوجوب التعيني المشروط» و«الوجوب التعيني الترخيصي»، وذلك إمَّا بإرجاع الوجوب إلى «الجامع الانتزاعي المعتبر عنه بأحدها»، أو – على الأقل – بتحديد موضوع المؤاخذة في عنوان «ترك الجميع». وكلَّ هذين التصحيحين يفتقر في مقام الإثبات إلى قرينةٍ تنهض به.

### **النحو الأوَّل من أنحاء الترخيص عند الشهيد الصدر: تحليل معيار المخالفة ونسبته إلى تقرير المحقق الأصفهاني**

في هذا النحو الأوَّل الذي يصوَّره الشهيد الصدر، يفترض أنَّ الترخيص الصادر من الشارع هو ترخيصٌ «مطلقٌ» في نفسه، وإن كان متعلَّقاً مقيداً. ففي عالمِ العمل، يفترض وجود ترخيصين مطلقيْن، إلَّا أنَّ كلا هذين الترخيصين لا يتعلَّقان بترك كلِّ فعلٍ على إطلاقه، بل يتعلَّقان بعنوانٍ مقيدٍ، وهو: «تركُ أحد الفعلين المقررُونُ بالإتيان بالآخر».

بناءً على معيار «الخطاب» (أي مخالفة الإنماء لا المالك): فبترك الجميع، لم يتحقق أيٌ من قيود الترخيص؛ فيكون كلُّ من التركين «غير مرخصٍ فيه»، وينقض بذلك خطابان مستقلان. وتكون النتيجة عصيّانين، ويستلزم ذلك قهراً تعدد العقاب. وهذا هو المحذور المشتركة عينه الذي أورده المحقق الخوئي على تقريري المحقق الأصفهاني.

بناءً على معيار «المالك»: فإنَّ ظاهر عبارة الشهيد الصدر يمكن توجيهه باتجاه القول بوحدة المالك الفائت. فإنَّ ما وقع هو «ترك غير مرخصٍ فيه»، وبهذا الاعتبار يكون الفائز «ملاكاً واحداً» فحسب. وبتعبيرٍ توضيحيٍ، إنَّ افتراض «الترخيص المطلق في صعيد الجعل» يمكن أن يُتخذ قرينةً على إغماض الشارع عن فوات أكثر من ملاك واحد، وجعله لموضوع المذمة والعقاب منحصرًا في «عدم تحقق الواحد منها» على الأقل. وعليه، ففي صعيد المالك، يُنظر إلى الفائز بوصفه «أحد المالكين» أو «أحد الملّاكات»، ف تكون النتيجة هي وحدة المخالفة من حيث المالك — حتّى في فرض ترك الجميع.

تبصرة منهجية: إرجاع وحدة العقاب إلى الترخيص في صعيد المؤاخذة، لا إلى مجرد تقييد المرخص فيه

إنَّ القول بوحدة العقاب في ظلِّ هذا التقرير، إنما يستند في حقيقته إلى «تحديد موضوع المؤاخذة»، لا إلى مجرد الحفاظ على بنية الواجبات التعينية المنشروطة. فإنه لو جُعل المعيار هو «الخطاب»، لعاد محذورٌ تعدد العقاب من جديد. وأمّا إذا اُتُخذ «المالك» معياراً، وادعى أنَّ الشارع من خلال الترخيص قد حدَّد موضوع المؤاخذة في عنوان «ترك ما لا يجوز تركه»، فإنَّ هذا التحليل لم يُعد في حقيقته متدرجًا في إطار النحو الأول الذي يقتصر على تقييد متعلق الترخيص، بل هو في جوهره رجوعٌ إلى النحو الرابع الذي طرحته الشهيد الصدر (وهو الترخيص في صعيد المؤاخذة).

نسبة ذلك إلى تقريري المحقق الأصفهاني

في التقرير الأول (تعدد الملّاكات المتباعدة): فبترك الجميع، وبناءً على معيار الخطاب، يكون تعدد المخالفة والعقاب لازماً قهرياً. وأمّا بناءً على معيار المالك، فإنَّ وحدة العقاب لا تتحقق إلا أنْ يجعل «ترخيصٌ في صعيد المؤاخذة» على نحوٍ صريح. في التقرير الثاني (الغرض الواحد النوعي والخطابات المتعددة): فحتى مع افتراض وحدة الغرض، وحيث إنَّ الخطابات متعددة، وكلَّ ترخيصٍ مقيّدٍ بـ« فعل الآخر»، فإنَّ ترك الجميع — بناءً على معيار الخطاب — يفضي إلى تعدد العقاب؛ وتبقى وحدة العقاب مفتقرةً إلى التحديد الصريح لموضوع المؤاخذة.

المحصلة: إنَّ النحو الأول الذي صوره الشهيد الصدر، إذا ما جُعل المعيار فيه هو الخطاب، يفضي إلى نفس النتيجة التي خلص إليها المحقق الخوئي، وهي تعدد العقاب في فرض ترك الجميع. وأمّا إذا وُجِّهَ على أساس معيار المالك، فإنه يستلزم بالضرورة نحوً من «الترخيص في صعيد المؤاخذة» الذي يحصر موضوع العقاب في عنوان «ترك ما لا يجوز تركه». وعليه، فإنَّ صيانة وحدة العقاب لا تتحقق إلا بتجاوز إطار «الوجوبات التعينية المنشروطة»، والتصرّح بأحد المسلكين بينهما الشهيد الصدر: فإنما «إرجاع البنية إلى وجوبٍ بديليٍّ حقيقيٍّ» (أي وجوب الجامع الانتزاعي «أحدها»)، وإمّا «تحديد صعيد المؤاخذة»؛ وكلا الأمرين يفتقر إلى دعامةٍ إثباتيةٍ تنهض به.

مناقشة النحو الأول من أنحاء الترخيص عند الشهيد الصدر وأضطراب معيار المخالفة (الخطاب/المالك)

في هذا النحو الأول الذي يصوّره الشهيد الصدر، يفترض أنَّ الترخيص الصادر من الشارع في كلِّ من العدلين هو ترخيص «مطلق» في نفسه، وإن كان متعلقه مقيّداً. فالمرخص فيه ليس هو تركُ كلِّ فعلٍ على إطلاقه، بل هو عنوان «تركُ أحد الفعلين المقررُون بالإثبات بالآخر». وهو ما أفاده (قدس سره) في متن عبارته بقوله: «أنَّ يرخص ترخيصاً مطلقاً في ترك كلِّ منهم، ولكن يقيّد متعلق الترخيص بترك كلِّ منها المقررُون بفعل الآخر». وعليه، ففي عالم الجعل يوجد ترخيصان مطلقاً، إلا أنَّ كليهما يتعلق

بذلك العنوان المقيد — «تركُ هذا مع فعلِ ذاك» و«تركُ ذاك مع فعلِ هذا» — لا بترك كلِّ طرفٍ على إطلاقه.

بناءً على معيار «الخطاب» (أي مخالفة الإنشاء لا المالك)، فإنه بترك الجميع لم يتحقق أيٌ من قيود التراخيص؛ فيكون كلا خطابي الإلزام قد نُقضى، وهو ما يستلزم «عصيانين، ويترتب عليه قهراً تعدد العقاب». وأمّا بناءً على معيار «المالك»، فبالتمسّك بعبارة «الفائنة أحدُ الملائكة»، يمكن توجيه الأمر بأنَّ التراخيص المطلق يُعدُّ كافشاً عن إغماض الشارع عن فوات ما هو أكثر من مالٍ واحد، وأنَّه لا يبقى في البين إلَّا «مالكٌ واحدٌ» غير مرخصٍ فيه. وعلىه، ففي صعيد المالك، تتحقق وحدة المخالفة — حتَّى في فرض ترك الجميع.

إلَّا أنَّ هذا الجمَع إنما يرتكز على الانتقال بالمعيار من «الخطاب» إلى «المالك». فما دام أنَّ ميزان المخالفة هو «الخطاب»، يظلُّ محدود تعدد العقاب قائماً. وأمّا إذا نُقل الميزان إلى «المالك»، فإنَّ القول بوحدة العقاب يؤول في حقيقته إلى «تحديد موضوع المؤاخذة» (أي التراخيص في صعيد المؤاخذة الذي يحصر موضوع العقاب في «ترك ما لا يجوز تركه»)، لا إلى مجرد تقدير متعلق التراخيص. ومثل هذا التحديد يفتقر إلى بيانٍ زائدٍ ودعامةٍ إثباتية، وهو ما لا يتأمن بمجرد افتراض النحو الأول بما هو هو.

وفي التقرير الأول للمحقق الأصفهاني — الذي يرتكز على «تعدد الملاكات المتباعدة» وجعل «التسهيل» في مقام الامتثال — إنَّ القول بـ«الإغماض عن فوات المالك» أو «الإذن في ترك المالك مع بقاء الخطاب» لا ينسجم مع هذا الإطار التحليلي؛ وذلك لأنَّ التسهيل في هذا التقرير ما هو إلَّا تخفيفٌ في صعيد الامتثال، لا أنه تراخيصٌ في صعيد المالك نفسه. وعلىه، فإنَّ نقل المعيار من الخطاب إلى المالك بغية الحفاظ على وحدة العقاب، من دون التصرّف بتحديد موضوع المؤاخذة، يشتمل على تناقضٍ داخليٍّ. وأمّا في التقرير الثاني — القائم على فرض الغرض الواحد والخطابات المتعددة — فبسبب تقدير التراخيص بـ«فعل الآخر»، فإنَّ ترك الجميع — بناءً على معيار الخطاب — يفضي حتماً إلى تعدد العقاب؛ وتبقى وحدة العقاب مرهونةً بالتحديد الصريح لموضوع المؤاخذة، ولا سبيل إليها إلَّا بذلك.

المحصلة: إنَّ النحو الأول الذي صوَّره الشهيد الصدر، إذا ما جُعلَ المعيار فيه هو «الخطاب»، يفضي إلى نفس النتيجة التي خلص إليها السيد الخوئي، وهي: تعدد العقاب في فرض ترك الجميع. وأمّا إذا نُقل الميزان إلى «المالك» وحكم بوحدة العقاب، فإنَّ هذا يؤول في حقيقته إلى القبول بـ«تراخيصٍ في صعيد المؤاخذة» يستلزم التحديد الصريح لموضوع العقاب؛ ولا يكون مجرد تقدير متعلق التراخيص كافياً لدرء هذا المحدود. وعلى ضوء مبني المحقق الأصفهاني (في تقريره الأول)، فإنَّ السبيل المنقح لصيانته وحدة العقاب هو إمَّا العدول إلى «وجوبٍ واحدٍ بدليٍّ على الجامع الانتزاعي المعبر عنه بأحدِها»، وإمَّا إقامة الدليل على «تحديد صعيد المؤاخذة» في عنوان «الترك غير المرخص فيه». وبدون أحد هذين الأمرين، يعود محدود تعدد العقاب — في فرض ترك الجميع — للبروز من جديد.

## النحو الثاني في صياغة التراخيص عند الشهيد الصدر والجامع بينه وبين النحو الأول في معيار المخالفة

في هذا النحو الثاني الذي يصوَّره الشهيد الصدر، يكون التراخيصُ نفسه مشروطاً. فمفاديده هو: «إنَّ التراخيص في ترك العتق مشروطٌ بالإتيان بالإطعام»، و«التراخيص في ترك الإطعام مشروطٌ بالإتيان بالعتق». وعليه، فإنَّ فعليَّة كلِّ تراخيصٍ تكون مرهونةً بتحقق البديل المقابل؛ فإذا لم يأتِ المكلَّف بالبديل الآخر، لم يدخل التراخيصُ حيز الفعلية أصلًا. بناءً على معيار «الخطاب» (أي مخالفة الإنشاء والجعل)، فإنه بترك الجميع لا يتحقق أيٌ من شروط التراخيص؛ فيكون تركُ كلا الطرفين «غير مرخصٍ فيه»، ويُنقض بذلك خطابان مستقلان، وهو ما يستلزم «تحقيق معصيَّتين، ويترتب عليهما قهراً تعدد العقاب». وأمّا بناءً على معيار «المالك»، فيمكن القول، من حيث المالك، بأنَّ «الفائنة أحدُ الملائكة»؛ وذلك لأنَّ التراخيص المشروطة تكشف عن إغماض الشارع عن فوات ملاك البديل المرخص فيه، وأنَّه لا يبقى في البين إلَّا مالكٌ واحدٌ غير مرخصٍ فيه. فتكون النتيجة هي ثبوت وحدة المخالفة في صعيد المالك، وبالتالي وحدة العقاب.

إلا أنَّ هذا الجمع يرتكز على الانتقال بالمعيار من «الخطاب» إلى «الملاك». فما دام أنَّ ميزان المخالففة هو «الخطاب»، فإنَّ محذور تعدد العقاب في فرض ترك الجميع يبقى قائماً. وأمّا إذا نُقل الميزان إلى «الملاك»، فإنَّ وحدة العقاب تؤول في حقيقتها إلى كونها متوقفةٍ على «تحديد موضوع المؤاخذة» من قِبَل الشارع (أي الترخيص في صعيد المؤاخذة الذي يحصر المؤاخذة في الترك غير المرخص فيه)، لا على مجرد اشتراط الترخيص؛ وهذا يفتقر إلى قرينةٍ إثباتيةٍ مستقلة.

الجامع المشترك بين النحوين الأول والثاني: إنَّ هناك جاماً مشتركاً جوهرياً بين النحو الأول (الترخيص المطلق مع تقييد المتعلق) والنحو الثاني (الترخيص المشروط)، وهو أنه لو جُعلَ معيارُ المخالففة هو «الخطاب»، فبترك الجميع، وحيث لم يدخل أيُّ ترخيصٍ حيز الفعلية، تتعدد المعصية والعقاب «بعد الخطابات الفعلية». وأمّا لو أتُخذ «الملاك» معياراً، فإنَّ وحدة العقاب لا يمكن الدفاع عنها إلا بالقبول بـ«تحديد موضوع المؤاخذة» من قِبَل الشارع؛ فمجرد تقييد المتعلق أو اشتراط الترخيص لا يكفي لتقليل العقاب.

المحصلة: يتبيَّن من هذه الصياغة التحليلية أنَّ الإشكال المشترك للسيد الخوئي – وهو لزوم تعدد العقاب في ترك الجميع – يبقى جارياً في كلا النحوين ما دام معيار المخالففة هو «الخطاب». والفارق من هذا المحذور لا يكون إلا بـ«إرجاع البنية إلى وجوبٍ بدلٍّ حقيقيٍّ» (أي القول بوجوب الجامع الانتزاعي «أحدها»)، أو بـ«التحديد الصريح لموضوع المؤاخذة» في عنوان «ترك ما لا يجوز تركه». وبدون أحد هذين الأمرين، لا الترخيص المطلق ذو المتعلق المقيد، ولا الترخيص المشروط، ينهض لدرء محذور تعدد العقاب في فرض ترك الجميع.

### نقدُ على المبني: معيار الامتثال والمعصية هو الخطاب لا الملاك

إنَّ الميزان الذي يقضى به العقل العملي في تحديد الطاعة والمعصية هو مدى موافقة الخطاب ومخالفته، لا مقدار ما تمَّ تحصيله من الملاك أو تفويته. فقد يصلَّى المكافٌ ولا يجني من آثارها المعنوية شيئاً، ولكن بما أنه قد امتنَّ الخطاب، تبرأ ذمته من التكليف. وما من فقيه يقول بالتشكيك في حقيقة الصحة، وإن قيل بالتشكيك في مراتب القبول. عليه، فما لم يتصدَّ الشارع بنفسه لتحديد موضوع المؤاخذة على نحوٍ مستقلٍّ، فإنَّ تعدد الخطابات هو المناط في تعدد المخالففة، ويترتب عليه بالتبع تعدد العقوبة؛ وذلك بقطع النظر عمّا قد فات في صعيد الملاك من آثار.

وتظهر ثمرة هذا المبدأ بوضوح في تقريري المحقق الأصفهاني: فبناءً على التقرير الأول (القائم على تعدد الأغراض المتباعدة غير المقابلة وتمامية الملوك في كلِّ طرف)، فبترك الجميع، وحيث لم يدخل أيُّ ترخيصٍ حيز الفعلية، تُنقض جميع الخطابات، ويتحقق تعدد المخالففة والعقاب على نحوٍ قهريٍّ. وأمّا في التقرير الثاني (القائم على الغرض الواحد النوعيٍّ مع تعدد الخطابات)، فعلى الرغم من أنَّ «الغرض» واحد، إلا أنَّ معيار المخالففة هو «الخطاب»؛ وحيث إنَّ جواز ترك كلِّ خطابٍ منوطٌ بالإتيان بالآخر، فإنَّ ترك الجميع يفضي إلى نقض جميع الخطابات، ويترتب عليه بالتبع تعدد العقاب.

النحوان الثالث والرابع في صياغة الترخيص: من «الجامع الانتزاعي» إلى «تحديد المؤاخذة» وأثر ذلك في وحدة العقاب

### النحو الثالث: الترخيص المتعلق بالجامع الانتزاعي «أحدها»

في النحوين السابقين، كان الترخيص يتعلَّق مباشراً بترك كلِّ طرفٍ على حدة، إما على نحو الإطلاق، أو مشروطاً بفعل الطرف الآخر. أمّا في هذا النحو الثالث، فالبنية مختلفة. فمع افتراض وجوب العتق ووجوب الإطعام، يجعل الترخيص في «ترك أحدهما» بما هو «جامعاً انتزاعياً». فيكون متعلق الترخيص هو عنوان «أحدهما» المفهومي، لا ترك هذا الفرد أو ذاك بما هو كذلك. والنتيجة

واضحة: إنّ ترك «أحدّها» مُرخصٌ فيه، فإذا ترك المكافف الجميع، لا تتحقّق إلّا مخالفةٌ واحدةٌ غير مُرخصٌ فيها، لا اثنان أو ثلاثة. والمآل الحقيقى لها التصوير هو القول بـ«الوجوب الواحد البذلي»، أي وجود تكليفٍ واحدٍ (وهو تحصيل عنوان «أحدّها»)، وله بدائل متعددة، ويكون ترك الجميع مساوياً لترك ذلك التكليف الواحد.

تبصرة: لو كان هذا هو المقصود الحقيقى للمحقق الأصفهانى من فكرة الترخيص، لأصبحت لوازم القول بـ«الوجوبات التعينية المشروطة» أمراً زائداً لا طائل تحته؛ إذ إنّ السبيل المباشر حينئذٍ هو تقرير تعلق الوجوب منذ البداية بـ«الجامع الانتزاعي المعبر عنه بأحدّها».

#### النحو الرابع: الترخيص في صعيد المؤاخذة وتحديد موضوع العقاب بـ«ترك المجموع»

في هذا النحو، يقوم الشارع – حتّى مع افتراض تعدد الخطابات – بحصر موضوع المؤاخذة في عنوانٍ واحدٍ، وهو «ترك المجموع». فالمعنى المبغوض هو ترك الجميع، لا ترك كلِّ طرفٍ بما هو هو. وعليه، لا يكون العصيان والعقاب إلّا واحداً؛ إذ ينبع من صلب تلك الخطابات المتعددة عنوانٌ واحدٌ للمؤاخذة، وهو «عدم تحصيل الحدّ الأدنى المطلوب» (أي ترك الجميع)، لا ترك الأطراف فرداً فرداً. وعلى هذا الأساس، فما دام لم يقع «ترك المجموع» (وذلك بالإتيان بأحد البدائل على الأقل)، تنتفي المؤاخذة. وأمّا في فرض ترك الجميع، فلا تتحقّق إلّا مخالفةٌ واحدةٌ ويتربّ عليها عقابٌ واحدٌ.

التقييم والنتيجة: إنّ النحو الثالث، من خلال إرجاعه البنية إلى «وجوبٍ بذليٍّ حقيقى» (وهو وجوب الجامع الانتزاعي «أحدّها»)، يجتثُّ محذور «تعدد العقاب» من جذوره، وهو فضلاً عن ذلك أكثر انسجاماً مع ظاهر التخيير (من حيث العطف بأداة «أو») والقول بوجوب أحدّها). كما أنّ مكمن القوّة فيه يمكن في تجنبه لتكديس «الوجوبات التعينية المشروطة» وما يتربّ عليها من لوازم. وأمّا النحو الرابع، فإنه وإن كان يرتكز على تعدد الإلزامات في صعيد الخطاب، إلا أنه يصون وحدة العقاب من خلال «تحديد صعيد المؤاخذة». بيدَّ أنه يفتقر إلى بيانٍ ودعامةٍ إثباتيَّةٍ مستقلَّةٍ تثبتُ أنَّ الشارع قد أناط موضوع العقاب واقعاً بعنوان «ترك المجموع». فبدون هذا البيان، يفضي المناظر العرفية للمخالفة (وهو مخالفة الخطاب) إلى القول بـتعدد العقاب عند ترك الجميع.

السبيل المنقح لصيانة وحدة العقاب

إذا كان الهدف هو صيانة وحدة العقاب في الواجب التخييري، فإنَّ أمامنا مسلكين معقولين:

1- العدول عن إطار «الوجوبات التعينية المشروطة» إلى القول بـ«وجوبٍ واحدٍ بذليٍّ» على الجامع الانتزاعي «أحدّها».

2- أو التصرّح بوجود «ترخيصٍ في صعيد المؤاخذة» يتمُّ من خلاله تحديدُ موضوع العقاب في عنوان «ترك مجموع الأطراف».

وكلا هذين المسلكين يفتقر في مقام الإثبات إلى قرينةٍ تنهض به؛ بيدَّ أنهما ثبوتاً صياغتان معقولتان، لا تفضيان – على خلاف النحوين السابقين – إلى محذور تعدد العقاب عند ترك الجميع.

#### مناقشة النحوين الثالث والرابع

إنَّ أول ما يُلحظ، في ضوء الدقة التي أبدتها الشهيد الصدر في صياغة أنحاء الترخيص، هو أنَّ النحوين الثالث والرابع يقعان خارج محلَّ كلام المحقق الأصفهانى. فإنَّ المحقق الأصفهانى لا يقول بأنَّ «الوجوب يتعلّق بكلِّ طرفٍ على نحو التعين، ثمَّ يقع الترخيص على الجامع الانتزاعي المعبر عنه بأحدّها» (وهو النحو الثالث)، ولا أنَّ «موضوع المؤاخذة يُحدَّد بترك المجموع» (وهو

النحو الرابع). بل إنّ مبناه – في كلا تقريريه – يرتكز على أنَّ كلَّ طرفٍ واجبٌ ثبوتاً على نحو التعين، وأنَّ الترخيص في ترك كلِّ طرفٍ إنما هو، بملك مصلحة التسهيل، مشروطٌ بالإتيان بالبديل الآخر، على نسق: «هذا الواجبُ التعيني بجوز تركه بشرط الإتيان بالآخر». وحتى في تقريره الثاني الذي يفترض «الغرض الواحد النوعي»، يبقى متعلق الوجوب هو كلُّ فعلٍ على نحو التعين، لا العنوان الجامع.

وعليه، فإنَّ النحوين الثالث والرابع اللذين صورهما الشهيد الصدر – واللذين يفضيان إما إلى «وجوبٍ واحدٍ بدليٍ على الجامع الانتزاعي أحدهما» أو إلى «تحديد موضوع المؤاخذة بترك المجموع» – على الرغم من أنهما يمثلان مسلكين معقولين لصيانة وحدة العقاب، إلا أنَّهما يقعان خارج دائرة ما أفاده المحقق الأصفهاني، وبعدان في حقيقتهما ضرباً من «تصحيف المبني» لصالح الظاهر الأولى للتخيير (وهو وجوب أحدهما). أما في إطار مبني المحقق الأصفهاني نفسه – الذي يرى أنَّ كلَّ طرفٍ واجبٌ على نحو التعين وأنَّ الترخيص في تركه مشروطٌ بالإتيان بالبديل – فإنَّ إشكال السيد الخوئي المشتركة يبقى قائماً؛ إذ بترك الجميع، حيث لم يتحقق أيٌّ من شروط الترخيص، تتعدد المخالفات بتعدد الخطابات، ويلزم من ذلك قهراً تعدد العقاب. إنَّ صيانة وحدة العقاب إما أن تستلزم العدول إلى «وجوب الجامع الانتزاعي أحدهما» (وهو ما يعني إرجاع البنية إلى وجوبٍ بدليٍ حقيقيٍ)، وإما أن تفتقر إلى «تحديدٍ صريحٍ لموضوع المؤاخذة» من قبل الشارع؛ ولم يرد أيٌّ من هذين الأمرين في بيان المحقق الأصفهاني. وعلى هذا الأساس، يكون الإشكال المشترك للسيد الخوئي على كلا تقريري المحقق الأصفهاني إشكالاً راسخاً وتماماً.

### معايير الامتثال والمعصية هو الخطاب لا الملاك

إنَّ النقطة الجوهرية التي يرتكز عليها البحث في الواجب التخييري برمتها هي أنَّ الميزان في تحديد الامتثال والعصيان إنما هو «موافقة الخطاب ومخالفته»، لا «استيفاء الملاك وتفويته»، بقطع النظر عن وحدة ذلك الملاك أو كثرته. فلو أنَّ المولى أمر بقوله: «صلٌّ»، فبمجرد أن يصدق على ما أتى به المكلَّف عنوان «هذه صلاة»، يسقط التكليف وتبرأ الذمة؛ حتى وإن لم تتحقق في حقه الآثارُ الباطنية أو مراتبُ الكمال المترتبة على الفعل. فالامتثال، على المستوى العقائلي، لا يتوقف على تحصيل الأثر، بل إنما يتقوم بنفس الإتيان بالأمرور به. ويتبين ذلك في مثال العبد والمولى؛ فلو قال المولى: «جيئني بالماء»، فأتى به العبد، فإنَّ ذمته تبرأ، حتى وإن لم ترتفع بذلك عُطشة المولى بالكامل، وذلك لأنَّ المدار هو على امتثال الخطاب. وهكذا في الفقه، فإنه لا يتصور التشكيكُ في حقيقة «الصحة»، وإنما يُطرح التشكيك في مراتب «الكمال» أو «القبول». وإن قيل بأنَّه حيث إنَّ غرض الشارع في بذائل الواجب التخييري هو «غرضٌ واحدٌ نوعيٌّ»، فإنَّ ترك الجميع لا يستتبع إلا عقاباً واحداً، فالجواب هو أنَّ معيار المؤاخذة إنما هو مخالفة الخطاب، لا مقدار ما يفوت من الغرض.

وعليه، فمع تعدد الخطابات الفعلية في ظلَّ بنية «الوجوبات التعينية المشروطة»، يكون ترك الجميع مستلزمًا لتعدد المخالفات، ويتربَّ عليه بالتبع تعدد العقاب؛ إلا أنَّ يكون الوجوب قد تعلق منذ البداية بـ«الجامع الانتزاعي أحدهما» (أي الوجوب الواحد البدلي)، أو أنَّ يكون الشارع قد حدَّ موضوع المؤاخذة على نحوٍ مستقلٍ في عنوان «ترك المجموع». وأما في التقريرات التي تجعل «مصلحة التسهيل» في صعيد الامتثال، فإنَّ الترخيص يكون ذا شأنٍ امتثالٍ (أي كفاية الإتيان بالواحد)، لا ذا شأنٍ مؤاخذاتٍ؛ وعليه، ففي فرض ترك الجميع، لا يكون الترخيص الامتثال جارياً كي ينهض لتقليل العقاب.

### نقد اتخاذ «المقصود» معياراً للجعل والاستنباط

إنَّ التكليف لا بدَّ أن يتعلَّق بـ«الفعل المقدور المعين»، لا بـ«الأثر والغاية غير المقدورة» التي يخرج حصولها عن دائرة اختيار المكلَّف. وعليه، فإنَّ تكليفاً من قبيل: «أئْتِ بما يوجب المراجحة» يستحيل جعله عقلاً. إنَّ القانون الحكيم لا يكون إلا ضابطاً وتفصيلياً؛ فكما أنَّ عقلاء العالم في مقام التقين لا يقولون: «استوردوا كلَّ ما هو مفيد»، بل يعيّنون المصاديق والحدود، كذلك الشارع الحكيم قد شرع طرق تحصيل المقاصد من خلال أفعالٍ وقيودٍ محددة. فالاكتفاء بالعنوانين السيَّالة – كالكرامة والعدالة

— من دون أن تكون هناك حجّة معتبرة أو نصٌّ ضابط، لا يفضي إلّا إلى الهرج والمرج في صعيد الجعل والاستباط. إنَّ القول بأنَّ للدين مقاصد، وأنَّ ترك المحرّمات والإتيان بالواجبات هو السبيل إلى نيلها، وأنَّ الأحكام تابعةٌ للمصالح والمفاسد، كلُّ ذلك أمرٌ مفروغٌ عنه ولا نقاش فيه. إنَّما مكمن النزاع هو في ما إذا كان يمكن لـ«المقاصد» أن تحل محلَّ الأدلة التفصيليَّة على نحوٍ مستقلٍّ، فتكون هي المعيار للجعل والاستباط؛ والجواب الأصوليٌّ — بناءً على مبني المحقق النائيني — هو بالنفي. فالمقاصد هي «وجهات» و«حكَم للحكم»، لا أنها «مصدرٌ مولَّد له».

المحصلة: إنَّ معيار الامتثال هو الخطاب لا الملاك. وعلى هذا الأساس، فإنَّ كُلَّ تحليلٍ ثبوتيٍّ للواجب التخييري يفضي إلى تكثُر الخطابات، يؤوِّل في فرض ترك الجميع إلى تعدد العقاب؛ إلَّا بأحد طرفيَّن: إما حمل الوجوب على «الجامع الانزاعي أحدهما»، وإما التحديد المستقلُّ لموضوع المؤاخذة من قِبَل الشارع. و«المقاصد» لا تنبع لتكون بديلاً عن النصوص والموضوعات المنصوصة؛ فإنَّ الجعل والاستباط المنضبط يفتقر إلى حجَّةٍ معتبرةٍ وقوالبٍ ضابطة. وهذه الضابطة، كما أنَّها تُعدُّ ركيزةً في نقد التعقييدات المقاصدية، فإنَّها تشكُّل مدخلاً أساسياً في التحليل الصناعي للواجب التخييري.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

- 
- [1] — محمد باقر الصدر، بحوث في علم الأصول، با محمود هاشمي شاهرودی (قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بيت عليهم السلام، 1417)، ج 2، 414.
- [2] — همان.
- [3] — همان، 414-415.
- [4] — همان، 415.

---

#### المصادر

— الصدر، محمد باقر. بحوث في علم الأصول. با محمود هاشمي شاهرودی. 7 ج. قم: موسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بيت عليهم السلام، 1417.